"مدّ طابور المدرسة إلى ساعة كاملة" مقترح الشهابي الجديد بعدما هنأ مدبولي السيسي بـ"ثورة يناير"!!!

الجمعة 23 يناير 2026 05:30 م

أعاد النائب ناجي الشهابي، رئيس حزب الجيل وعضو مجلس الشيوخ، اسمه إلى واجهة الجدل العام مجددًا، لكن هذه المرة على جبهتين في آن واحد؛ الأولى داخل لجنة التعليم والبحث العلمي حين طرح مقترحًا بمدّ مدة طابور الصباح المدرسي إلى ساعة كاملة بوصفه "ركيزة أساسية لبناء شخصية الطالب"، والثانية تحت قبة المجلس حين أعلن صراحة عدم اعترافه بثورة 25 يناير إلا باعتبارها "عيدًا للشرطة فقط"، في تعارض واضح مع ديباجة الدستور المصري.
وبينما دافعت وزارة التعليم عن مقاربة أكثر واقعية بشأن الطابور الصباحي، سارع عدد من النواب والسياسيين إلى الرد على تصريحات الشهابي المتعلقة بثورة يناير، مؤكدين أنها حدثٌ وطني ودستوري لا يجوز التنصل منه.

من "ساعة طابور" إلى تعديل الشخصية: مقترح تعليمي في مرمى التساؤلات

خلال اجتماع لجنة التعليم والبحث العلمي بمجلس الشيوخ، برئاسة النائب ناجح جلال، ناقشت اللجنة الاقتراح برغبة المقدم من النائب ناجي الشهابي بشأن تنظيم وتفعيل طابور الصباح في المدارس. الشهابي اعتبر الطابور "ركيزة أساسية في انتظام اليوم الدراسي وبناء شخصية الطالب"، وطالب بأن يُلتزم بمدة زمنية ثابتة تصل إلى ساعة كاملة، مع وضع ضوابط لإلزام الطلاب بالحضور، وتشديد الاهتمام بالإذاعة المدرسية.

ممثل وزارة التربية والتعليم حرص على تأكيد أن الوزارة لا تستهين بأهمية الطابور، مشيرًا إلى أن هناك بالفعل إجراءات لإحيائه بوصفه أداة لمعالجة بعض المشكلات السلوكية والانضباطية داخل المدارس.
لكنه في الوقت نفسه رسم حدودًا واضحة لما يمكن تطبيقه عمليًا؛ فاليوم الدراسي – كما قال – موزع على فترتين صباحية ومسائية، ومدّ الطابور إلى ساعة كاملة سيخلق إشكاليات كبيرة في إعداد الجداول الدراسية، ويؤدي إلى امتداد الفترة المسائية حتى السادسة أو السابعة مساءً، وهو توقيت وصفه بـ"الصعب جدًا" على التلاميذ خاصة في فصل الشتاء.

وأوضح ممثل الوزارة أن التوجه الرسمي هو إصدار نشرة تنظيمية مع بداية الفصل الدراسي الثاني تُعمم على المديريات التعليمية، تتضمن ضوابط وتوقيتات للطابور الصباحي بحيث تتراوح مدته بين ثلث ساعة ونصف ساعة كحد أقصى، مع اعتبار هذه الضوابط مُلزِمة لجميع المدارس.
كما أشار إلى وجود برامج موازية لمعالجة مشكلات أساسية مثل ضعف القراءة والكتابة لدى بعض الطلاب، في إشارة غير مباشرة إلى أن الأولويات التعليمية تتجاوز الشكل الإجرائي لطابور الصباح وحده.

من جانبه، شدد النائب ناجح جلال، وكيل اللجنة، على أهمية اختيار مديري مدارس كفؤين بوصفهم "العمود الفقري" للعملية التعليمية، وربط بين انضباط الطابور الصباحي والانضباط الإداري داخل المدرسة، مؤكدًا ضرورة تفعيل الإذاعة المدرسية بشكل يجعلها وسيلة للتوعية لا مجرد فقرة شكلية لملء الوقت.
وهكذا بدا أن مقترح الشهابي دفع النقاش إلى مساحة أوسع تتعلق بإدارة المدرسة وجودة التعليم، لكنه في الوقت نفسه أثار تساؤلات حول جدوى التركيز على ساعة كاملة للطابور في ظل كثافة الفصول وعجز المعلمين وتحديات أخرى أعمق.

تحت قبة الشيوخ: إنكار ثورة يناير و"25 يناير عيد شرطة فقط"

الجدل لم يتوقف عند حدود طابور الصباح؛ فالشهابي فجّر عاصفة سياسية داخل مجلس الشيوخ خلال الجلسة العامة، حين عقّب على تهنئة رئيس المجلس للشعب المصري بذكرى 25 يناير وعيد الشرطة قائلًا: إنه لا يعترف بـ25 يناير إلا عيدًا للشرطة فقط.

هـذا التصـريح جـاء في مواجهـة مباشـرة مـع الخطـاب الرسـمي لرئيس المجلس المسـتشار عصام فريـد، الـذي اسـتعاد في كلمتـه ملحمة الإسـماعيلية عام 1952، وحيّا تضحيات رجال الشـرطة، ثم ربط في الوقت نفسه بين هـذه الـذكرى وبين ثورة 25 يناير بوصـفها محطة وطنية سجّلها الدستور المصري.

الشـهابي حاول لاحقًا، في مداخلـة هاتفيـة مع برنامـج "حضـرة المواطن"، أن يضع مواقفه في سـياق مختلف، مؤكدًا أن تصـريحاته القديمة عن لجنـة الخمسـين والدسـتور كـانت في إطـار معارضـته لحكم الإخوان والولايات المتحـدة، وأنه كان ينتقـد فكرة تقليـد النظام الأمريكي في مدة الرئاسة.
كما شـدد على أن حزبه يحتفل بعيـد الشـرطة سـنويًا في 25 ينـاير، وأنه ركز في حـديثه على تضـحيات رجال الداخليـة منـذ 1952 ومواجهتهم للإرهاب والاحتلال، معتبرًا أن أحداث ثورة يناير جاءت في إطار "مخطط دولي" للفوضى الخلاقة بدعم من الإخوان.

بهذه الخلفية، بدا أن الشهابي يحاول فصل "عيد الشرطة" عن "الثورة"، وتثبيت رواية ترى في يناير 2011 مؤامرة خارجية أكثر منها انتفاضة شعبية ضد الاسـتبداد والفساد. غير أن هذا الطرح اصـطدم بجدار نصّي واضح: الدستور المصري نفسه الذي يعترف بثورتي يناير ويونيو معًا، ويضعهما في قلب ديباجته كجزء من الشرعية السياسية الراهنة.

ردود برلمانية وسياسية: الدستور شاهد ويناير "وسام على الصدور"

التصـريحات لم تمر مرور الكرام. ففي مواجهـة موقف الشـهابي، برزت أصوات داخـل البرلمان وخارجه تـدافع عن ثورة يناير وتـذكّر بأن الخلاف السياسي لا يعني محو صفحة من التاريخ.

النـائب بـاسم كامل، عضو مجلس الشـيوخ وأمين عام حزب المصـري الـديمقراطي الاجتماعي، وصف عـدم الاعتراف بثورة يناير بأنه أمر "غريب"، لافتًا إلى أن الدسـتور المصـري نفسه يعترف بثورة يناير إلى جانب ثورة يونيو، وأن الثورة – من وجهـة نظره – واحـدة من أعظم ما شـهدته الدولـة الحديثـة، و"وسام على صدورنا شاء من شاء وأبى من أبى". وأكد أنه كان من مؤسسـي الثورة في بدايتها، وأنها تمثل لحظة فارقة منحت المصريين حقًا جديدًا في مساءلة السلطة، حتى لو اختلفت مسارات ما بعدها.

كامل حرص على التفريق بين "الاعتراض على الممارسات" و"رفض المؤسسات"، موضحًا أن انتقاد تجاوزات الشرطة في 2011 كان موجّهًا إلى الانتهاكات وأساليب التعـذيب والمعاملـة غير الإنسانيـة، وليس إلى مؤسـسة الشـرطة ذاتها كأحـد أعمـدة الدولـة. وأعاد التأكيـد على أن لا تقديس لأي مؤسسة، سواء الجيش أو الشرطة أو غيرهما، فكل مؤسسات الدولة يجب أن تخضع للمساءلة، وفي الوقت نفسه لا غنى عنها في بناء الوطن.

في المقابل، أشار نائب آخر هو باسل عادل إلى أن ما قاله الشهابي يخالف الدستور وديباجته، موضحًا أنه طلب الكلمة للتعقيب استنادًا إلى حقه عنـدما يرى مخالفـة للائحـة أو للدسـتور، لكنه لم يُمنـح الفرصـة، فعبّر عن اسـتنكاره لانتهـاك الدسـتور تحت قبـة المجلس، مؤكـدًا وجـوب احترام النص الذي يعترف بثورتي يناير ويونيو معًا.

وفي ختـام الجـدل، بـدا المشـهد كاشـفًا عـن مفارقـة لافتـة: نـائب يطـالب سـاعـة كاملـة لطـابور الصباح لبنـاء شخصـية الطـالب والانضباط في المـدارس، بينمـا يتبنى في الوقت ذاته موقفًـا يتجاهـل نصًـا دسـتوريًا واضـحًا حول واحـدة من أهم المحطـات الوطنيـة في تاريـخ البلاد. وبين مدرسـة تحتـاج إلى إصـلاح حقيقي، ودسـتور يحتـاج إلى احـترام فعلي، يبقى السـؤال مفتوحًـا: أي طـابور نحتـاج حقًـا إلى تنظيمه أولًا ؛ طـابور الصباح المدرسي أم طابور الالتزام بالدستور تحت قبة البرلمان؟